

الفصل الحادي عشر

وضع الأسس لسوريا مزدهرة السياسات الاقتصادية



لا تستطيع سوريا الوصول إلى الحرية السياسية الحقيقية بشكل منفصل عن الحرية الاقتصادية والعكس صحيح، فالنهضة الاقتصادية في سوريا يجب أن تقوم جنباً إلى جنب مع النهضة السياسية التي تحصل الآن، ولم نعد نستطيع القول أن الوقت ما زال مبكراً لموازنة هذه النهضة، فمع انضمام الشعب السوري إلى ركب الشعوب الديمقراطية، واستعادة مكانته الشرعية في المجتمع الدولي، وتحقيق السلام والاستقرار أصبح لزاماً على الشعب السوري أن يبدأ بتأسيس سوق اقتصادي حر، ومحاولة تقوية إدماجه مع سوق البضائع والخدمات والأفكار محلياً وعالمياً على نحو تدريجي، ويمكننا توصيف نموذج اقتصادي جديد في سوريا بإيجاد قطاع خاص منظم ونام على جهة، وعلى الجهة الأخرى التأسيس لحكم ديمقراطي مسؤول، ليكون هذا النموذج قادراً على تلبية طموحات الشعب للحرية، والكرامة، والوظائف، والأزدهار.

الثورة: العوامل الأساسية

قامت الأزمة المالية العالمية التي حدثت عام ٢٠٠٨ و ثم تحولت إلى أزمة اقتصادية عالمية عام ٢٠٠٩ بفضح أوجه القصور في بني الحكم لدى الأوطان العربية وهشاشة نموذجها التنموي. تزامنت الأزمة أيضاً مع الارتفاع العالمي لأسعار الغذاء التي كانت بالنسبة للبلدان العربية، التي تستورد نصف مُستهلكاتها الغذائية تقريباً، أزمة هائلة في أسعار الغذاء بالرغم من محاولات الحكومات المتمثلة بتخفيض أسعار بعض المواد الغذائية لموازنة هذه الأزمة، وكما سيُشرح لاحقاً ألقى هذان العاملان الضوء على قدرة الأنظمة العربية على تقديم ما وجب عليهم بموجب العقد الاجتماعي، وساهم هذان العاملان - كما حدث سابقاً في فرنسا والثورات الأخرى - في إثارة الربيع العربي في تونس أولاً ثم مصر واليمن وليبيا وسوريا.

إن النمو السكاني المتسارع، ونشوء فئة شابة بارزة تزداد ثقافتها وارتباطها الرقمي مع العالم بشكل ملحوظ، وتعيش في بيئة سياسية واقتصادية إقصائية، يمكن القول أن هذه هي الأسباب التي كانت أساس الثورات التي حصلت مؤخراً في العالم العربي، هذا العالم الذي - منذ استقل عن السلطة الاستعمارية - هيمن عليه الفساد، والأنظمة السلطوية التي سيطرت على الاقتصاد بشكل كامل في بلادها، هذا العالم الذي تنتهك فيه حقوق الإنسان على نحو يومي، وخلقت مجتمعاً اتسعت فيه الفجوة بين الريف والمدينة، والتفرقة بين الجنسين، والتفاوت في الدخل، بالإضافة إلى قطاع خاص هزيل فشل باستمرار في خلق فرص عمل خصوصاً للشباب، ولم تكن سوريا استثناءً هنا، فبالرغم من الوعود المستمرة التي أخذها نظام الأسد على نفسه بإجراء إصلاحات اقتصادية، إلا أنه قام عوضاً عن ذلك بتبني أنشطة ربحية بحتة، وقام أيضاً ببناء شبكات فساد أخذت مكان مؤسسات الدولة كلها بصورة تدريجية.

أصبح لزاماً على الشعب السوري أن يبدأ بتأسيس سوق اقتصادي حر، و محاولة تقوية إدماجه مع سوق البضائع والخدمات والأفكار محلياً وعالمياً على نحو تدريجي

السياسة الاقتصادية في عهد الأسد

التقليدية إلى اقتصاد قائم على التجارة والخدمات والنشاطات الصناعية، وكانت المصادر الرئيسية للدخل السوري هي النفط والسياحة، لكن الاقتصاد السوري استمر في الاعتماد بشكل كبير على المساعدات الخارجية والهياكل لإدارة ميزانيته وعجزه التجاري، وكان أيضاً للعون العربي والسوفيتي دوراً في دعم نفقات الدفاع والقوات المسلحة المتزايدة.

وبحلول منتصف الثمانيات بدأت علامات فشل النموذج الاقتصادي السوري القائم على التدخلية وإعادة التوزيع؛ حيث فقد كل الازدهار الذي كان عليه في السابق، بل أصبح سالماً (كان معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بين عامي ١٩٨٢-١٩٨٣ هو -٢٪) ومع تفاقم مشاكل الهبوط السريع في أسعار النفط، وانخفاض عائدات التصدير، والجفاف الذي أثر على الإنتاج الزراعي، والانحدار في تحويلات العمالة، اضطرت الحكومة السورية إلى إعادة التفكير بطريقة إدارتها الاقتصادية وتبني سياسات جديدة ترمي إلى تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي، وعمدت الحكومة أيضاً إلى تعزيز مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، والاندماج مع الأسواق العالمية على مستوى أعلى، والتقليل من النفقات الحكومية، وتخفيض حجم الواردات، وبدء حملات لمكافحة الفساد ضد المتعاملين في السوق السوداء، لكن لم تستمر هذه التدابير بما يكفي لحل المشاكل العميقة والمتأصلة في الاقتصاد، وأيضاً لم تشكل فرقاً جاداً مع مشاكل الإصلاح المؤسساتي والحكومي.

بدأت الحكومة أيضاً بإصلاح الاقتصاد الذي تقوده الدولة بمبادرات مثل تحرير القطاع الزراعي وخصخصة عدة ممتلكات تحتكرها الدولة، وكان هذا من شأنه أن يمهّد الطريق لنمو اقتصادي كبير وتراكم ملحوظ لرأس المال في بداية التسعينات، وتسارعت أيضاً معدلات النمو بسبب دخل النفط (واكتشاف آبار نبط جديدة) بالإضافة إلى تدابير للتحرير المحلي. لكن تباطأت وتيرة التحرير الاقتصادي في نهاية التسعينات لحساب أعضاء من النخبة صاحبة السلطة؛ إذ نما خلال العامين ١٩٩٧-١٩٩٩ الاقتصاد السوري بمعدل سنوي مقداره ١,٥٪، وفي عام ١٩٩٩ تقلص الاقتصاد ثم استرد عافيته خلال عام ٢٠٠٠، وعام ٢٠٠١، ويعود الفضل بذلك لزيادة صادرات النفط والتعاون مع العراق والذي جاء تزامناً مع عقوبات اقتصادية فرضتها

لم يكن المظهر الاقتصادي العام في عهد الأسد سوى مرآة للواقع السياسي المتمثل بمركية مفرطة، فتبني نظاماً الأسد الأب والابن نموذجاً اقتصادياً تقوده الدولة ويستند على نهج متنفذ من التدخلية وإعادة التوزيع يقوم على تخطيط الدولة، وسياسة إحلال الواردات، وتأميم الممتلكات الخاصة والخارجية، وعقد اجتماعي تكون فيه الدولة هي الموفرة لخدمات التعليم، والإسكان، والرعاية الصحية، ودعم المواد الغذائية.

ومع مرور الوقت خلق احتكار حزب البعث للسلطة على كل القطاعات العامة المهمة نظام فساد ورشوة متصل، فقام أصحاب القرار باستغلال مناصبهم للوصول إلى أرباح مادية غير مشروعة، خصوصاً مع معاناتهم من مشكلة الرواتب الهزيلة، ولم يسلم الجيش أو النظام القضائي من هذا الفساد أيضاً، وبالرغم من معدلات النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة العالية في البداية، أصيب الاقتصاد على نحو متوقع بانعدام في الكفاءة بصورة ملاحظة، وفترات من الركود، على الرغم من المحاولات التجميلية لإصلاح الاقتصاد.

لم تغير المحاولات الخجولة لبشار الأسد بما في ذلك بعض سياسات التحرير الاقتصادي أي جانب جوهري للاقتصاد السوري، فاستمر الاعتماد الكبير على سوق النفط، والنشاط المحدود للقطاع الخاص بالرغم من وجود شيء من الانفتاح، وخلق محدود لفرص العمل، ورفض الاندماج مع الاقتصاد العالمي. وقد لا يكون هذا مستغرباً في ظل تأثير المصالح المترسخة وقاعدة النظام القوية التي تضافرت لمقاومة الإصلاح الاقتصادي الحقيقي.

شهد الاقتصاد السوري نوعاً من النمو النسبي عندما حصلت سوريا على استقلالها عام ١٩٤٦ ومنذ ذلك الوقت إلى منتصف السبعينات تمتعت سوريا بمستويات من النمو الاقتصادي، حيث وصل معدل النمو الناتج الإجمالي المحلي خلال تلك الفترة إلى أكثر من ٦٪ بقليل على الأسعار الثابتة لعام ١٩٦٣. وساهم الارتفاع في أسعار النفط، والتدفق البيئي لرأس المال، وتحويلات العمالة في تمويل التنمية الاجتماعية والاستثمارات العامة في مجالات البنية التحتية والصحة والتعليم، بالإضافة إلى وجود مشاريع وشركات تملكها الدولة. وفي نهاية السبعينات تحول الاقتصاد السوري من صورته الزراعية

لم تغير المحاولات الخجولة لبشار الأسد بما في ذلك بعض سياسات التحرير الاقتصادي أي جانب جوهري للاقتصاد السوري، فاستمر الاعتماد الكبير على سوق النفط، والنشاط المحدود للقطاع الخاص بالرغم من وجود شيء من الانفتاح، وخلق محدود لفرص العمل، ورفض الاندماج مع الاقتصاد العالمي.

السلطات السورية من أكثر أنظمة العالم تعقيداً وغموضاً إذا قارناه بدول أخرى لديها نفس مستوى التنمية الاقتصادية، وأيضاً من منظور مطلق.

بالرغم من تخفيض التسعيرة الجمركية لتنزل عن مستوياتها التاريخية، إلا أنها بقيت عالية جداً مقارنة بالدول النامية الأخرى، إذ تراوحت التعرفة الجمركية من ٦٪ إلى ٢٣٥٪، لكنها كانت مقترنة بشبكة من الاستثناءات والنسب الخاصة التي تحدد وفقاً للبلد المستورد منه، والكمية التي تم استيرادها. وتمتع ٢٠٠ شركة تقريباً بملكية الدولة بمستويات مختلفة من الدعم الحكومي والحماية، ويملك كثير منهم أيضاً الحق الحصري لاستيراد بعض البضائع، أو السلطة لمنح الإذن لاستيراد مواد هامة. وتمنع سوريا من استيراد بعض من السلع النهائية التي تنافس الشركات السورية، وهناك بضائع أخرى يمنع استيرادها لسوريا، وقد يخيل للبعض أن هذه السياسات تسعي إلى إفادة المصلحة العامة وتحقيق أهداف حقيقية (كالأمن والصحة وحماية البيئة وغير ذلك)، لكن الواقع يقول أن القائمة واسعة جداً والمعايير غير معروفة للناس، ولم يقتصر تأثير هذه الممارسات على الزيادة في تشويه الاقتصاد، لكنها أيضاً قامت على تدعيم ثقافة القبول الكمية الساعية للربح المضاف إلى ما تصل نسبته إلى ١٩٪ من التسعيرة الجمركية المفروضة على جميع المستوردات.

ورث بشار الأسد اقتصاداً يواجه تحديات اقتصادية كبيرة مع كل التنميات الاقتصادية التي عُرفت بها فترة ما قبل ٢٠٠٠ بما في ذلك إعادة النمو الاقتصادي، والتعامل مع النمو السكاني المتزايد، والتخفيف من حدة الفقر وتوفير الوظائف وجذب الاستثمارات والتخفيف من الدين الخارجي الهائل، فبدأت الحكومة بمبادرات إصلاحية اقتصادية متواضعة، بدءاً من إعادة التفكير بالبيئة التنظيمية للقطاع المالي متضمناً ذلك خفض سعر الفائدة على القروض، والترخيص للبنوك الخاصة، وتوحيد أسعار الصرف المختلفة. وشهدت بعض الإصلاحات الأخرى تقليل الدعم الحكومي عن بعض البضائع مثل البنزين والإسمت، بالإضافة إلى تأسيس سوق دمشق للأوراق المالية الذي بدء نشاطه في عام ٢٠٠٩، وأيضاً وقع الرئيس بشار الأسد مرسومات تشريعية تدعم إصلاح ملكية المؤسسات التجارية، وتسمح للبنك المركزي بإصدار سندات وأذون للخزانة للدين الحكومي.

كانت هذه الإصلاحات بالإضافة إلى

الأمم المتحدة، وفي الوقت ذاته تم إيقاف مقترحات الإصلاح التي أعلنها حافظ الأسد، وتدهورت البنية التحتية في البلاد.

لم يتوقف الاقتصاد السوري عن التقلب منذ نهاية التسعينات، فخلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠ وصل معدل النمو الاقتصادي سنوياً إلى مستوى قريب من ٣٪ مع النمو السكاني، ونتيجة لذلك تدهور المستوى المعيشي، وانتشر الفقر أكثر، وزادت مستويات البطالة. عانى القطاع العام في سوريا من التضخم، ووصل مستوى التوظيف إلى ربع القوى العاملة فقط في الشركات الخاسرة المملوكة للدولة التي بقيت تعمل تحت حجة أن خصخصة هذه الشركات سوف يولد تمزقاً اجتماعياً هائلاً.

في مرحلة لاحقة أُعيقت التدابير التحريرية بسبب ولاء مجتمع رجال الأعمال للنظام، فبعد أن شارك مجتمع رجال الأعمال النظام في أنشطته الساعية للربح البحت (النفط والتجارة الخارجية والهواتف النقالة... إلخ)، انتقل هذا المجتمع إلى جانب النظام الأوتوقراطي وأصبح داعماً له، مما أشار إلى تخليه بشكل شبه كامل عن تبني التنمية الديمقراطية، وفشلت الإصلاحات في تحقيق أي تقدم بغياب دعم هذا المجتمع، وعملت الشركات الأجنبية في مختلف القطاعات في سوريا لسنوات من خلال وسطاء من أبناء النظام، مما أضعف تأثير الضغط الغربي في سبيل التحرير الاقتصادي، وقامت شركات النفط بالتحديد بالاستثمار بشكل كبير داخل سوريا، وبدأت بالاستثمار بالتعاون مع السلطات السورية التي كانت هي الطريقة الوحيدة للوصول إلى السوق السورية. لم تكن هذه القضية جديدة على سوريا، ولكنها طرحت التساؤل التالي: هل يمكن لتحرير السوق والإصلاح الذي تديره الدولة أن يدعم اهتمام مجتمع رجال الأعمال بديمقراطية حقيقية؟ أم أنه سوف يقوم ببساطة على تقوية الرأسمالية القائمة على المحسوبية؟

بقي الاقتصاد السوري منعزلاً نسبياً عن الأسواق العالمية في جوانب البضائع والخدمات كنتيجة مباشرة للسياسات التي اتخذت خلال فترة الستينات وحتى نهاية الثمانينات، حيث كانت القوانين الجمركية وغير الجمركية تقيد التجارة الدولية بشكل كبير، وكانت كل الجهود التي كانت تسير باتجاه التحرير الاقتصادي تصل إلى طريق مسدود صنعته شبكة حماية مكرسة لتشويه الحوافز الاقتصادية وتثبيط المنافسة. كان النظام الجمركي الذي وضعته

بدأت الحكومة أيضاً بإصلاح الاقتصاد الذي تقوده الدولة بمبادرات مثل تحرير القطاع الزراعي وخصخصة عدة ممتلكات تحتكرها الدولة

ورث بشار الأسد اقتصاداً يواجه تحديات اقتصادية كبيرة مع كل التنميات الاقتصادية التي عُرفت بها فترة ما قبل ٢٠٠٠ بما في ذلك إعادة النمو الاقتصادي، والتعامل مع النمو السكاني المتزايد، والتخفيف من حدة الفقر وتوفير الوظائف وجذب الاستثمارات

من التقييد، وما زال الاحتكار في القطاع العام يتحكم بالإسمنت، وتكرير السكر، والأسمدة، وتكرير النفط، وحركة الموانئ، وتوزيع المياه، والنقل الجوي، والكهرباء، والاتصالات، والتأمين. وتلعب الشركات غير الفعالة التي تحكمها الدولة دوراً مفتاحياً في سلاسل القيمة من خلال -على سبيل المثال وليس الحصر- التحكم الحصري بشراء وبيع القطن والقمح، والتحكم الحصري بصناعة الغزل، ومن خلال توفير البنية التحتية أيضاً. في المحصلة لم تتوقف معاناة الاقتصاد السوري إلى اليوم من ضعف بنيوي متأصل وبيئة تجارية أنهكتها التقييدات البيروقراطية، بالإضافة إلى الضعف الحكومي، والافتقار إلى الشفافية في الشركات. وعلى نحو غير مستغرب كان ترتيب سوريا في اللائحة التي أصدرها البنك الدولي لسهولة التعامل التجاري عام ٢٠١١ هو ١٣٤ من أصل ١٨٣.

إصلاحات أخرى إحدى الأسباب في التحول الاقتصادي الكبير والأداء الاقتصادي المثير للإعجاب من ٢٠٠٤ فصاعداً، وصل معدل النمو إلى ٥٪ خلال ٢٠٠٤-٢٠١٠ (عوضت زيادة أسعار النفط الانخفاض في الصادرات مما أدى إلى ارتفاع في الميزانية وعائدات التصدير). وكانت المحركات الأساسية للنمو هي الطلب المحلي الزائد بسبب تدفق اللاجئين العراقيين، والزيادة في الاستثمارات الخاصة، على الصعيدين المحلي والخارجي وتحديداً من قبل دول الخليج.

مع ذلك لم تغير هذه الأرقام من حقيقة أن المنافسة في سوريا ما زالت محدودة وما تزال الحواجز الكبيرة وباء للعديد من القطاعات الاقتصادية، وما تزال بعض القطاعات المنتجة تحت سيطرة الحكومة بشكل صارم، بينما تخضع بعض المدخلات الأجنبية لأنواع معينة

استطاع النظام تنمية علاقة أكثر إيجابية مع الاتحاد الأوروبي مع أن هذه العلاقة لم تخل من التوتر

عهد بشار الأسد: كيف تضع بصمة في الجانب الخاطئ من التاريخ

نص القانون على تطبيق سلسلة من العقوبات ضد سوريا ما لم تتوقف عن دعم المجموعات الفلسطينية «الإرهابية» والتدخل في لبنان، بالإضافة للتوقف عن السعي لبناء أسلحة الدمار الشامل، والامتناع لالتزاماتها أمام قرارات مجلس الأمن فيما يتعلق في العمل على استقرار وإعادة بناء العراق. وفي عام ٢٠٠٤ قالت الولايات المتحدة أن سوريا لم تتمثل لهذه الشروط وقامت بتوجيه سلسلة من العقوبات الجديدة على سوريا، وشهدت العلاقات الثنائية مزيداً من التدهور بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في شباط من عام ٢٠٠٥، وجاء الاغتيال في أعقاب القرار رقم ١٥٥٩ الذي أصدره مجلس الأمن عام ٢٠٠٤ والذي دعمته كل من فرنسا والولايات المتحدة، وكان القرار يقضي بأن «تنسحب جميع القوات الأجنبية المتبقية من لبنان». وكانت القوات السورية قد تركزت في لبنان منذ عام ١٩٧٦ ثم انسحبت في النهاية في نيسان ٢٠٠٥، وتمثلت ردة فعل النظام لهذا العزل الدولي بالسعي لتقوية علاقاتها مع إيران، والأهم من ذلك تسريع الحملة ضد المعارضة.

تمتع بشار الأسد في بداية حكمه بدعم محلي ودولي واسع، حيث صرحت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت لدى حضورها جنازة الرئيس الراحل حافظ الأسد أن أملها بأن «يكمل بشار الأسد مسيرة والده الراحل» ووصفت في وقت لاحق بشار الأسد بأنه «مصلح» عازم على تحديث البلاد، وكان التفاؤل التي أظهرته أولبرايت حول حقبة جديدة من العلاقات الأمريكية السورية مبرراً بعد أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ عندما وافقت سوريا على التعاون في مبادرة الحرب على الإرهاب، وأبدى الأوروبيون أيضاً دعمهم للرئيس الجديد وأكدوا وفاءهم مع الجانب السوري في اتفاقية الاتحاد الأوروبي والبحر الأبيض المتوسط.

لم تطل هذه الفترة الوردية، ففي أعقاب حرب العراق عام ٢٠٠٣ تدهورت العلاقات الأمريكية السورية بشكل سريع، وقام الرئيس جورج بوش في كانون الأول من عام ٢٠٠٣ بالتوقيع على قانون «محاسبة سوريا واستعادة السيادة اللبنانية»، وفي الحقيقة كان الهدف من الضغط الخارجي التي انتهجته أمريكا على سوريا مرتبطاً أكثر بدور سوريا في المنطقة وفي الصراع العربي الإسرائيلي التي كانت فيه سوريا أحد الأقطاب الرئيسية، وكان هذا بالنسبة لأمريكا أهم من حث سوريا على تنفيذ إصلاحات ديمقراطية على الرغم من وجود نوع من هذا في الخطاب الأجنبي.

كانت العبارة الرسمية التي يتم الترويج لها هي «التغيير من خلال الاستمرارية» والتي تضمنت رسالة قوية إلى الشعب مفادها أن الطريقة المثلى للمشاركة السياسية هي ليست من خلال الاحتجاجات

مع كل ما سبق استطاع النظام تنمية علاقة أكثر إيجابية مع الاتحاد الأوروبي مع أن هذه العلاقة لم تخل من التوتر، حيث دخل النظام السوري والاتحاد الأوروبي في مناقشات لشراكة أوروبية سورية تحت اتفاقية برشلونة، وقام الاتحاد الأوروبي بإطلاق عدة برامج

قامت على تعميق علاقة سوريا مع الغرب لم يتم استغلال هذه العلاقة لفسح المجال لأي طريقة عملية تسعى إلى تبني الديمقراطية في سوريا، فربما كان من الممكن أن يكون الضغط الغربي أكثر فعالية إن ركز على المساعدة المشروطة والضغط الدبلوماسي لإقناع الحكومة السورية بالاهتمام بحقوق الإنسان.

لم يكن الإدراك الداخلي لسلطة بشار الأسد غير المحدودة في الدولة السورية ومؤسسات الحزب أمراً مستغرباً، فكانت العبارة الرسمية التي يتم الترويج لها هي "التغيير من خلال الاستمرارية" والتي تضمنت رسالة قوية إلى الشعب مفادها أن الطريقة المثلى للمشاركة السياسية هي ليست من خلال الاحتجاجات ضد النظام ولكن من خلال عملية تدريجية من الإصلاحات السياسية والاقتصادية تحت قيادته. وكان تحت صورة بشار الأسد التي انتشرت في شوارع دمشق عبارة تقول: "القائد الذي سيكشف النقاب عن حقبة جديدة".

خلال خطابه الافتتاحي تكلم بشار الأسد عن الإصلاح وأشار على السلطات باحترام "الرأي الآخر"، وصرح بأنه لا يمكن الوصول إلى الديمقراطية دون تطوير المؤسسات ودون إجراء إصلاحات إدارية قائلاً أنه "يجب علينا أن نواجه أنفسنا ومجتمعاتنا بشجاعة، وأن نقوم بحوارات جريئة نكشف فيه نقاط ضعفنا". بدأ الخطاب بالنسبة للمثقفين، والمعارضين، والقوى الغربية كنداء للتغيير وبدأوا بالتكلم بشكل علني حول الإصلاحات السياسية والاقتصادية.

اختار بشار الأسد خلال فترة حكمه أن يبقى الأمور على الوضع الراهن، وعندما نهض الشعب من جديد مطالبين بالتغيير، والتهمت الحناجر منادية "الشعب يريد إسقاط النظام" كانت استجابة الأسد بالتعذيب والإعدامات والاعتقالات التعسفية وتدمير خصومه، وسقط أخيراً قناع الإصلاح الذي اختبأ وراءه، وبعد مرور أكثر من عامين ما زال النظام يخوض معركة لتدمير البلاد في سبيل إنقاذ نفسه، وأصبح من الواضح الآن أن البقاء في السلطة إلى الآن هو كل إنجازات بشار الأسد.

للمساعدة في الإصلاح الإداري والاقتصادي خلال العقد الماضي، ورغم انطلاق المبادرة عام ٢٠٠٤، قام الاتحاد الأوروبي بتأجيل الإقرار بشكل مستمر كطريقة للضغط على سوريا لتعديل نهجها السياسي (بحيث تصبح أكثر توافقاً مع المصالح الغربية في المنطقة بما في ذلك الموقف السوري حول الأزمات القائمة في لبنان، والعراق، والوصول إلى مصالحة مع إسرائيل)، وبالرغم من أن الاتفاقية ناقشت قضايا حقوق الإنسان لكنها لم تشغرها في الواقع أولوية هامة في الأجندة الغربية.

استطاع النظام السوري الثبوت في وجه الضغط الغربي، بغض النظر عن الأهداف المرجوة، وبقي تمسكه بالسلطة قوياً طوال تلك الفترة، وكما سيذكر لاحقاً قام النظام السوري باتخاذ تدابير إضافية لتحرير الاقتصاد وفتح الباب أمام الاستثمارات المباشرة، لكن وعلى أرض الواقع قام النشطاء السياسيون السوريون الداعمين للإصلاح السياسي بالنأي بأنفسهم عن أي تواصل مباشر مع الحكومات الغربية وتحديد الولايات المتحدة، وكان أحد أسباب ذلك هو الخوف من الاضطهاد المحلي من قبل السلطات بتهمة التواطؤ مع قوى أجنبية، وأيضاً بسبب عدم تصديق العديد من الناشطين السوريين أن الهدف الحقيقي من الضغط الخارجي هو تبني تغييرات في مناخ سوريا السياسي التي قد تفسح المجال للبدء بعملية ديمقراطية. وعلى أرض الواقع كانت العقوبات الاقتصادية أو السياسية ذات تأثير سلبي، حتى أن المؤيدين للإصلاح من الشعب السوري اعتبروها غير عادلة ولا تهدف إلى دعم الإصلاح المحلي بل إلى دفع النظام إلى تقديم تنازلات في الشؤون العراقية، واللبنانية، والفلسطينية التي تتعارض فيها المصالح السورية مع نظيرتها الغربية، فقام النظام السوري على سبيل المثال في الحرب العراقية بإنهاء علاقته الاقتصادية الإيجابية مع العراق مما أثار سخطاً شعبياً بين أوساط الشعب السوري وخلق مزيداً من الدعم الدولي للنظام.

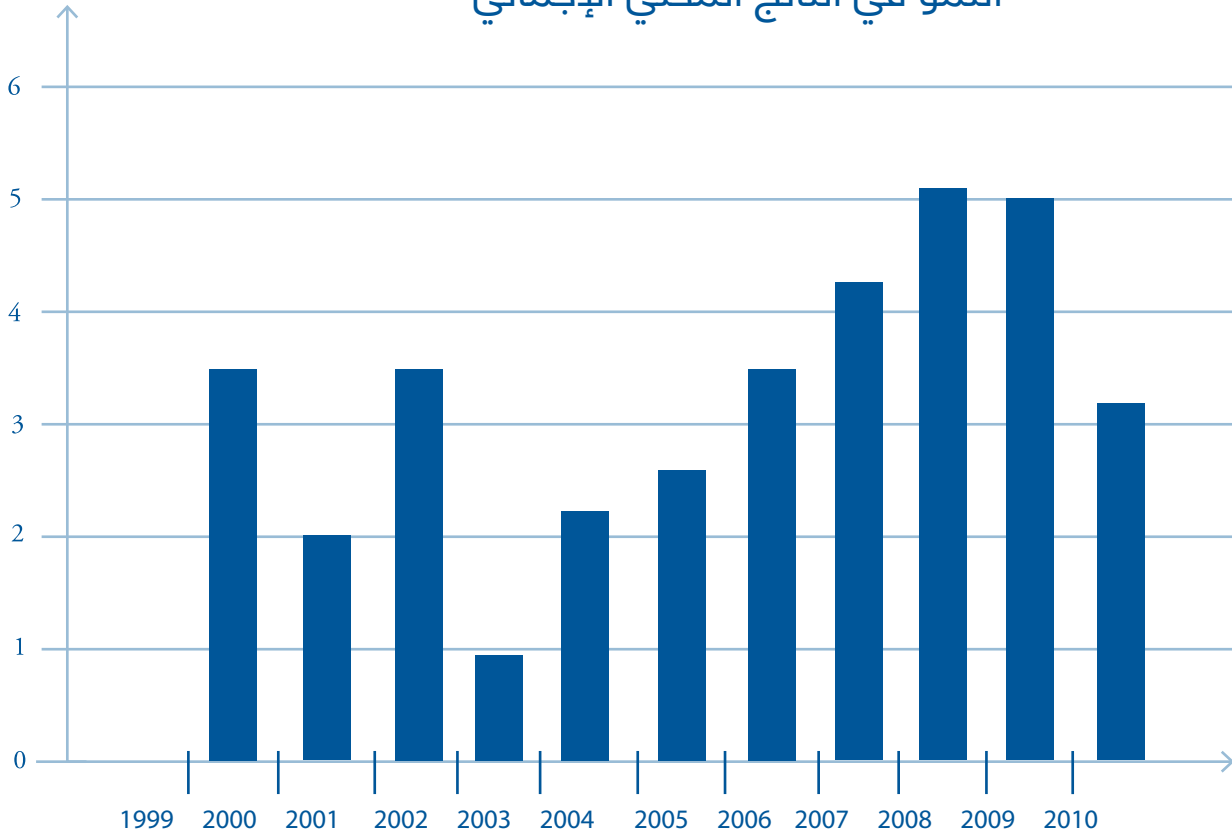
لا بد من الإشارة إلى نفور القوى الغربية من التواصل مع حزب البعث نفسه أو تسليط ضغط ممنهج للدفع نحو ممارسات ديمقراطية، وحتى في الشراكة الأوروبية السورية التي

التأثير الاقتصادي للأزمة

الإجمالي في ٢٠١١ و ٢٠١٢ ب ٣٪ إلى ٥٪ وكانت أكثر القطاعات تضرراً بالأزمة بالإضافة إلى

لقد كان تأثير الأزمة كارثياً على الاقتصاد، حيث تم تقدير الانقباض في الناتج المحلي

النمو في الناتج المحلي الإجمالي



النمو في الناتج المحلي الإجمالي

الحكومة السورية، وأظهرت آخر الأرقام التي نشرتها وكالة الطاقة الدولية أن إنتاج النفط بقي تحت مستوى ٢٠٠,٠٠٠ برميلًا يوميًا في ٢٠١٢ مقارنة بـ ٤٠٠,٠٠٠ برميلًا يوميًا في ٢٠٠٩.

ساعدت الجهود الإصلاحية السورية قبل بداية الأزمة في تقوية أداء النمو (الرسم ١)، حيث كان معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال العقد الماضي هو ٣,٣٪ سنويًا، وتأثر أداء النمو سلباً في ٢٠١٠ و ٢٠٠٩ بسبب الصدمات الخارجية والمحلية، وتحديدًا الأزمة المالية العالمية، والجفاف الطويل.

لم يكن النمو في الاقتصاد السوري غير شاملاً وحسب، بل فشل أيضاً في خلق عدد مقبول من فرص العمل أو التقليل من الفقر المنتشر، فعانت المجتمعات الريفية من التهميش المتزايد وكانت عرضة أيضاً لصدمات عنيفة مرتبطة بكل من التحول الاقتصادي والجفاف، وتدهورت مستويات المعيشة خصوصاً في المناطق الشرقية مما زاد من معدلات الهجرة الداخلية إلى المدن الكبيرة، وضاعف أيضاً السخط الاجتماعي

العقوبات الدولية التي تلتها هي السياحة وتجارة التجزئة والنقل والاتصالات والتعدين والصناعات التحويلية، وفي الجانب المشرق نما القطاع الزراعي نتيجة الظروف المناخية المواتية، والطفرة البنائية غير الرسمية التي جاءت بسبب التوقف عن تطبيق قواعد البناء في ٢٠١١ والتي خففت ما كان يمكن أن يكون انحداراً اقتصادياً عميقاً، وانهارت العائدات التصديرية وأسقطت معها سعر الصرف الرسمي لليرة مقابل الدولار، إذ تقول بعض التقديرات أن سعر الصرف بلغ حينها أكثر من ٣٠٠ ليرة سوريا للدولار مع نهاية هذا العام. ووصل التضخم السنوي إلى ٥٠٪ في نوفمبر ٢٠١٢ وفقاً لآخر المعلومات التي نشرها البنك المركزي السوري، وربما تكون الأرقام الفعلية أكبر من ذلك بكثير، ومن المرجح أن تختلف هذه الأرقام بشكل كبير في مختلف أرجاء البلاد نتيجة لتجزؤ الاقتصاد في الساحة الاقتصادية السورية.

نتيجة للعقوبات الاقتصادية والتقلص الاقتصادي الكبير انخفضت عائدات النفط، مما سلط ضغطاً هائلاً على السيولة المالية لدى

نتيجة للعقوبات الاقتصادية والتقلص الاقتصادي الكبير انخفضت عائدات النفط، مما سلط ضغطاً هائلاً على السيولة المالية لدى الحكومة السورية

لقد كان تأثير الأزمة كارثياً على الاقتصاد، حيث تم تقدير الانقباض في الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠١١ و ٢٠١٢ بـ ٣٪ إلى ٥٪ وكان أكثر القطاعات تأثراً بالأزمة بالإضافة إلى العقوبات الدولية التي تلتها هي السياحة وتجارة التجزئة والنقل والاتصالات والتعدين والصناعات التحويلية

المصادر أن هذه المجالات قد تضررت كثيراً بسبب الأزمة.

سيواجه الاقتصاد السوري تحديات عاجلة في حقبة ما بعد الأسد مثل القدرة الإنتاجية وانهايار العملة، والانحدار المتسارع لسعر الصرف في السوق السوداء، واكتناز العملات الأجنبية الصعبة، والخسائر المحتملة في احتياطي العملات الأجنبية، والتضخم الزائد وتنامي معدلات البطالة، والمشاكل القضائية والمالية المتعلقة بالأصول المجمدة.

والسياسي في ريف دمشق. بالإضافة إلى ما سبق بقي الناتج المحلي الإجمالي السوري يعتمد على قطاعي النفط والزراعة اللذين يتأثران بدورهما بأسعار النفط المتقلبة وسقوط الأمطار على التوالي، وقَر قطاع النفط ٢٠٪ تقريباً من الإيرادات الحكومية وما يقارب ٣٥٪ من عائدات التصدير في عام ٢٠١٠. وساهم القطاع الزراعي بـ ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وكانت صادرات النفط والخدمات والتحويلات المالية من الخارج هي المصادر الرئيسية للأرباح الخارجية وتقول بعض

يعتمد تطوير الإمكانيات الاقتصادية المتوسطة وطويلة الأجل في سوريا جوهرياً على تطوير القطاع الخاص وتوسيع الاقتصاد الوطني وزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية للصادرات

الاقتصاد السوري في العقد القادم

الرسمية ومساندة القطاع المصرفي وفرض رقابة على الحدود.

أيضاً سيكون علي سوريا ما بعد الأسد أن تواجه تحدياً عاجلاً آخر وهو تحديد المصالح التجارية الكبيرة التي بناها أتباع النظام في أرجاء سوريا والتعامل معها، هذه المصالح تملك قوة كبيرة في سوريا وتتواجد في جميع جوانب النظام الاقتصادي للدولة، ويمكن البدء بتحديد هذه المصالح ومراجعة الشركات التي كانت ضمن لائحة عقوبات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ومع المضي قدماً لا بد من اتخاذ إجراءات لمراقبة هذه الشركات وملاحظة أي تدهور أو تغيير في الملكية، ويجب أيضاً مراقبة أي مستثمر مهتم بهذه الشركات مع المخاطر التي تحويها، يأتي ذلك مع دراسة مصادر الأموال، ويجب أن يشمل الإجراء الأخير جميع الشركات السورية ذات الملكية العامة التي قد تخضع لعملية خصخصة، ولا بد من الحذر الشديد خلال تطبيق كل هذه الإجراءات، وموازنة الحاجة إلى الحفاظ على الممتلكات والوظائف المرتبطة بهذه الشركات.

بعد تجاوز التحديات المذكورة أعلاه سوف تواجه سوريا مجموعة جديدة من القضايا والتحديات التي تحتاج سوريا إلى التغلب عليها لإحراز تقدم في مشكلة البطالة المزمنة (حالياً هي ٩٪ وفقاً للإحصاءات الرسمية) والفقير (تقول تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ٣٠٪ من السوريين يعيشون في ظل الفقر قبل بداية الأزمة)، ولتحسين مستوى المعيشة. إن خلق الوظائف، بشكل دائم وعادل هو شرط أساسي لاستغلال الإمكانيات المتوسطة وطويلة الأجل للاقتصاد السوري، ولكن دون إغفال أن التحديات العاجلة المتمثلة في استعادة الدولة وأجهزتها والعمل لتحقيق الأهداف المتوسطة والكبيرة التي

يُتوقع أن تقود الثورة السورية نقلة جوهريّة في المظهر السياسي السوري نحو نظام ديمقراطي حقيقي. ولكي يستمر هذا النظام الديمقراطي حياً بغض النظر عن الملامح والبنية التي سيستقر عليها لا بد أن تحقق السياسات الاقتصادية التي سوف تعتمد نجاحاً يستطيع النظام السياسي الجديد الاستناد عليه، فقد يؤدي الفشل الاقتصادي خصوصاً خلال المرحلة الانتقالية إلى انتكاسات كبيرة في الانتقال إلى العملية الديمقراطية.

بعد سقوط نظام الأسد فوراً سوف تعيش سوريا من جهة انتقالاً سياسياً، مما يعني انتهاء العقوبات الاقتصادية وعودة الإعانات الخارجية والاستثمارات بالإضافة إلى عودة العديد من التجار السوريين الذين تركوا البلاد بسبب مخاوف أمنية و/أو سياسية. وفي نفس الوقت سوف تواجه سوريا في مرحلة مبكرة جداً تحديان مترافقان هما استعادة القدرة الأساسية على الإدارة الاقتصادية، وإصلاح المؤسسات والأدوات الداعمة للاستقرار ومنضمها دفع أجور القطاع العام واحتواء التضخم، والعمل على استقرار العملة والنظام المصرفي، وستتطلب ذلك انتباها عاجلاً وحازماً خشية إضعاف القدرة الاستثمارية - محلياً وخارجياً - وعملية المصالحة. هناك قضية اقتصادية ملحة أخرى تحتاج إلى علاج فوري وهي احتواء الأسواق السوداء والأنشطة الاقتصادية غير القانونية التي عاشت أوجها في ظل الغياب القانوني طوال فترة الثورة، ولا يخفى على أحد أن المشاكل المجتمعة من العقوبات وتفكك النظام المصرفي وانفصال الاقتصاد الوطني عن الاقتصاد العالمي قد حول الاقتصاد السوري إلى اقتصاد نقدي فقط، ويبدو أيضاً أن الحدود السورية قد أصبحت نقاط ازدهار للفساد والرشوة، لذا لا بد من اتخاذ تدابير فورية تدعم الاقتصاد الرسمي عن طريق العمل على استقرار العملة

سيواجه الاقتصاد السوري تحديات عاجلة في حقبة ما بعد الأسد مثل القدرة الإنتاجية وانهايار العملة، والاندحار المتسارع لسعر الصرف في السوق السوداء، واكتناز العملات الأجنبية الصعبة، والخسائر المحتملة في احتياطي العملات الأجنبية، والتضخم الزائد وتنامي معدلات البطالة،

تقضى بأن متوسط ثابت معدلات النمو بعد الانقطاع يكون أعلى بنسبة ٧٩٪، مما كان عليه قبل الانقطاع، وإذا طبقت هذه النتائج على معدل النمو السوري الذي وصل إلى ٤,٥٪ خلال العقود الثلاثة الماضية فيمكن توقع وصول نمو الناتج المحلي بعد انتهاء الأزمة إلى ٨٪ سنوياً.

ومن أجل الوصول إلى معدل نمو سنوي مقداره ٨٪ في الحالة السورية فيجب خلق ١٧٥,٠٠٠ وظيفة سنوياً للسنوات العشر القادمة وفقاً للأرقام المستقاة من دراسة نشرها البنك الدولي باسم «تقرير تشخيص النمو»، وهذا يعني أن يصل نمو العمالة إلى ٣,٤٪، لذلك فإنه لتحقيق رفع النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٨٪، لا بد من زيادة إنتاجية اليد العاملة السورية إلى ٤,٦٪ سنوياً وهو ما يساوي ثلاثة أضعاف المتوسط السنوي للعقد الماضي (١,٦٪ سنوياً).

ومن أجل تحسين الإنتاجية والنمو في الأداء في السورية كذلك يجب دراسة جميع العوامل المساعدة على تحقيق قفزة الثلاثة أضعاف المرجوة في إنتاجية اليد العاملة بدقة. في المحصلة، لا بد من دراسة حساب نمو الاقتصاد الكلي من أجل تحليل النمو الاقتصادي في حجم الإنتاج المحلي والقدرة الإنتاجية لليد العاملة السورية وذلك من خلال تحليل معدلاتها إلى عدة عناصر مساهمة في ذلك، ثم يلزم إجراء دراسة تشخيصية لحساب النمو في القطاعات الاقتصادية الرئيسية الثلاث؛ الزراعة والصناعة والخدمات.

بعد الانتهاء من الدراسات سوف تمثل نتائجها دليلاً تجريبياً حول دور كل العناصر المختلفة المساهمة في تحقيق النمو في سوريا، ويمكن استخدامها للوصول إلى سياسة نمو تهدف إلى زيادة حجم المخرجات من معدلها السابق الذي يبلغ ٤,٥٪ إلى ٨٪ على المدى الطويل، ومن حيث المبدأ يمكن الوصول إلى هذا المعدل في النمو من خلال معرفة كمية الاستثمار المناسبة في رأس المال المادي والبشري، وتظهر عدد من الدراسات أن وصول معدل الاستثمار في رأس المال المادي إلى ٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي أو أعلى هو هدف لا غنى عنه، ولا بد كذلك من رفع كمية الاستثمار في رأس المال البشري (بتحسين التحصيل العلمي على سبيل المثال) لزيادة المساهمة العمالية في النمو.

ذكرت سابقاً سوف تخلق بكل تأكيد مطالب سياسية موازية لكل ذلك، وحتى لو تم التغلب على التحديات تدريجياً وبشكل حذر وتوفير الدعم للقطاع العام وتمهيد الطريق لفعالية أقوى واستعادة الوضع الطبيعي، ستبقى هناك مشكلة متمثلة بنظام قائم على المحسوبية والمحابة والامتيازات العرقية والطائفية. فبالرغم من أن الإصرار على بناء دولة الخدمات الزهية والقائمة بشكل كامل على أساس الجدارة هو أمر حسن إلا أن التاريخ الطويل من الفساد في القطاع العام سيجعل من الصعب على الجمهور أن يتصوروا كيفية تأسيس نظام سياسي شرعي جديد دون أن يتم توزيع «الغنائم».

يعتمد تطوير الإمكانيات الاقتصادية المتوسطة وطويلة الأجل في سوريا جوهرياً على تطوير القطاع الخاص وتوسيع الاقتصاد الوطني وزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية للصادرات، وكما ذكر في السابق فإن النظام الاقتصادي والإداري السوري الأشبه بمتاهة من التسجيل والإجراءات والمعوقات البيروقراطية يعيق تطوير القطاع الخاص؛ بالإضافة إلى التكاليف الباهظة للدخول والخروج، ووجود نظام قضائي بطيء وفساد وبنية تحتية الهشة وبنية تنظيمية غير مريحة بشكل كبير تستتبع إجراءات تجارية تقييدية ومعقدة، وينطبق الأمر ذاته على أنظمة الصرف، ووجود الحواجز غير التجارية، والتطبيق الركيك لحقوق الملكية (أنظر للملحق). وكما توضح المعلومات الواردة في الملحق فإن مستوى أداء سوريا منخفض كثيراً عن الدول المجاورة كالأردن وتركيا ولبنان وفق كل المعايير. وعلى نفس الشاكلة لم تستفد سوريا أبداً من التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة إلى المنطقة، مما يؤكد ضرورة الملحة لتحسين المناخ الاستثماري في سبيل زيادة أسهم سوريا وفق المعايير الدولية ودمجها بنجاح مع التداولات والاقتصاديين الإقليمي والعالمية.

زيادة معدل النمو ليصبح فوق ٣,٣٪ الذي تم تحقيقه في العقد المنصرم هو أولوية هامة، توفر الأبحاث الاقتصادية مؤشراً لطبيعة العلاقة بين معدلات النمو قبل النزاع وبعده، وفي دراسة قيمة قاست سجلات النمو لـ ١٦ دولة لمعرفة مدى تأثير ناتج التداولات بعد الحرب العالمية الأولى، أو الحرب العالمية الثانية، أو الكساد الكبير، كانت النتيجة

تظهر التجارب السابقة أن الإصلاحات يجب أن تجري في مجالات السياسة المختلفة بطريقة تكاملية؛ لتعزيز تقبل الناس للتغيير، ولضمان أن السلبيات التي قد تنسب بها إحدى التدابير الإصلاحية يمكن تعويضها بأخرى

وضع الأسس لسوريا مزدهرة

يرتبط نموذج الاقتصاد المفتوح الذي يقوده القطاع الخاص بإعطاء الإنسان قدراً أكبر من الحرية والاختيار، وهذا الأمر ينطبق أيضاً على الشعب السوري، فتكمن ميزة السوق الحر في القدر الكبير من الحرية التي يجنيها الأفراد والمجتمعات عند اتخاذهم لقرارات أفضل في البضائع التي يشترونها ويبيعونها أو يقدرون ثمنها، أو من أين يحضرون موادهم، أو طريقة الاستثمار ومكانه، أو ما هي القواعد التنظيمية التي يجب اتباعها.

تتساوى السياسات التكاملية والاقتصاد المفتوح كمكونات ضرورية لنمو اقتصادي مستدام، حيث تتمثل فائدة السياسات التكاملية بالقدرة على الوصول إلى أقصى فائدة ممكنة، بمعنى آخر لا يمكن الحصول على نتائج إيجابية بشكل تلقائي من الاقتصاد المفتوح، بل يهّم نوع السياسات التي يتم وضعها أيضاً.

يعد بناء نظام لائق للإدارة الاقتصادية أحد أهم المبادئ الأساسية للتمتع بنمو اقتصادي، بحيث يكون هذا النظام مستنداً على مؤسسات قوية وأن تحميه سيادة القانون. ويعتبر هذا الأمر هاماً جداً لحقوق الملكية وتخفيض تكاليف العمليات التجارية، فلقد شكلت هاتان النقطتان عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد السوري، يعتقد بيت الخبرة السوري أن دعم المؤسسات الاقتصادية المحلية وتقويتها هي نقطة البدء لتحقيق نمو اقتصادي دائم وحرية سياسية، ولكن يبقى السؤال: ما هي هذه المؤسسات وكيف يتم بناؤها؟

بالنسبة لنوع المؤسسات التي يلزم بنائها، يجب التركيز على خمسة نقاط هامة:

- مؤسسات لحماية حقوق الملكية، والتحكم بالممتلكات.
- مؤسسات تنظيمية للتعامل مع العوامل الخارجية، والقصور المعلوماتي، وقوة السوق مثل هيئات مكافحة الاحتكار، والإشراف المصرفي، والموضوع الأكثر إثارة للجدل: تنسيق القرارات الاستثمارية الهامة كسياسة التدخل في الاقتصاديين التايواني والكوري.
- مؤسسات تعمل على استقرار الاقتصاد الكلي مثل: قروض الملاذ الأخير
- الضمان الاجتماعي: وتكون هذه في الغالب برامج تحويل، ولكن يمكن للمؤسسات أخرى مثل تأمين وظائف مدى الحياة أن

أثبتت العديد من التجارب السابقة في حالات الانتقال الاقتصادية أن طرق «القفزات الكبيرة» لا تفلح، وأنه لا بد من اللجوء إلى طرق تدريجية لتحقيق الإصلاح، وبالتالي قد يكون من الأفضل لسوريا أن تترك على نحو تدريجي نموذجها الاقتصادي القائم على قيادة الدولة للاقتصاد لتتحول إلى نموذج اقتصادي يحكمه السوق. وأيضاً تحتاج سوريا إلى إطلاق العنان لروح المبادرة التي تمتع بها صنّاع وتجار سوريا عبر التاريخ، ويجب أن يجل مبدأ المنافسة المفتوحة والعدالة عوضاً عن نظام الامتيازات الذي أسر الاقتصاد لأكثر من أربعة عقود. وستساعد سياسات سوق العمل المرن على تنمية مهارات العمال وتسهيل انتقال العمالة بين مجالات العمل أو الشركات أو المصانع والمناطق الجغرافية مع توفير المساعدة المناسبة لأولئك الذين يعانون من مشاكل في التكيف مع التغيير البيئي في نفس الوقت. وسيساعد نظام تداول واستثمار شفاف ومفتوح على تبديد العائدات التي جمعها المسؤولون بطرق ملتوية وقواعد مبهمة، ويبقى الهدف الرئيسي هنا هو تقوية الإنتاجية والنافسية في الاقتصاد السوري، ووضعه على المسار الصحيح الذي يقود فيه القطاع الخاص حركة نمو وخلق فرص العمل حقيقية ورفع الإنتاجية.

تظهر التجارب السابقة أن الإصلاحات يجب أن تجرى في مجالات السياسة المختلفة بطريقة تكاملية؛ لتعزيز تقبل الناس للتغيير، ولضمان أن السلبات التي قد تتسبب بها إحدى التدابير الإصلاحية يمكن تعويضها بأخرى، ولتعزيز انسجام وتأزر السياسات العامة؛ إذ أن المفتاح للانتقال الناجح يكون في تفاعل السياسات وتداخلها مع بعضها أكثر من الاعتماد على السياسات نفسها بشكل مستقل، فعلى سبيل المثال سوف تنعكس الفائدة بشكل أكبر وأفضل من خلال نظام تداول واستثمار مفتوح في اقتصاد يتمتع بسياسات اقتصاد كلي مناسبة، وسوق عمل مثمر، وبيئة تنظيمية تسهل دخول الشركات للسوق وخروجها منه وتحمي المصالح العامة وتدافع عنها، بالإضافة إلى وجود نظام تعليمي يلبي الاحتياجات المتزايدة من خلال تطوير المهارات، غير أنه يتوقع خلال تطبيق مثل هكذا سياسات أن يكون هناك شيء من المرونة في التسلسل الدقيق عند محاولة تطبيق سياسات الإصلاح بشكل متوازٍ.

يكون اعتماد المؤسسات الأجنبية طريقة فعالة لاختصار عملية التعلم وفي أرض الواقع يسعى صانعو السياسات الجيدون بشكل دائم إلى التعلم من خبرة بعضهم البعض، لكن لا بد من فهم أن بناء هذه المؤسسات هو حل للمشاكل المحددة محلياً

إن إيصال التنافسية إلى مستويات أعلى داخل المؤسسات السورية في بيئة متغيرة محلياً ودولياً سوف يكون تحدياً هاماً لمن سيستلم دفة القيادة مستقبلاً

إن إبقاء سيطرة الدولة على السوق لفترة معينة خلال المرحلة الانتقالية وربما لما بعدها سيعني أن التغيير والتحول الاقتصادي لم يتم أو ربما أجّل لوقت لاحق

ربما يكون رفع الدعم عن السلع والخدمات مضر بالفراد، إلا أنه في الحقيقة ضرورة ملحة لبناء اقتصاد قوي. إن عملية رفع الدعم الحكومي سوف مصاريف ضخمة على خزينة الدولة، مما سيساعد في إعادة الإعمار وفي بناء مشاريع خدمية هامة واستراتيجية

تلعب هذا الدور.

• مؤسسات للتعامل مع النزاعات الاجتماعية. حول كيفية الحصول على المؤسسات يمكن تقديم هاتين الملاحظتين:

• ليس هناك وصفة مثالية للمؤسسات التي يجب تأسيسها ولكن هناك العديد من الطرق لتحقيق نفس الأهداف.

• يقتضي التفاعل والتداخل بين المؤسسات أن يتم اعتبارهم كوحدة واحدة عوضاً عن اعتبارهم قطع منفصلة.

يمكن تبني هذه المؤسسات من الخارج أو تطويرها من خلال المحاولة المستمرة محلياً، لكن القضية الهامة هنا هي شرعية هذه المؤسسات، ففي الغالب يكون اعتماد المؤسسات الأجنبية طريقة فعالة لاختصار عملية التعلم وفي أرض الواقع يسعى صانعو السياسات الجيدون بشكل دائم إلى التعلم من خبرة بعضهم البعض، لكن لا بد من فهم أن بناء هذه المؤسسات هو حل للمشاكل المحددة محلياً، وبالتالي لا بد أن تبني وفقاً للاحتياجات المحلية والظروف الداخلية وبطرق حذقة. هناك اختلاف شاسع بين مواجهة المجتمع لمشكلة والبحث في الخارج عن شيء يلبي احتياجاته، وبين ادعاء قوة خارجية أن مؤسسة معينة سوف تكون ملائمة لحل المشكلة.

على الصعيد الخارجي يجب أن يكون التركيز في المقام الأول على تبني الحرية الاقتصادية من خلال توفير الدعم المباشر لبرامج التنمية الاقتصادية والبشرية والاجتماعية التي تساعد الشعب السوري؛ وهذا يعني فتح الأسواق للمنتجات السورية، وتعزيز ارتباط سوريا بالسوق الإقليمية ومن ثم العالمية على صعيد البضائع والخدمات والأفكار، ويجب أيضاً دعم مشاركة سوريا في المؤسسات متعددة الأطراف مثل منظمة

الانتقال إلى السوق الحر

سبق وأن ذكر ضمن هذا التقرير أن عملية التحول في النظام الاقتصادي السوري يفضل أن تتم بشكل تدريجي؛ وذلك لعدة أسباب على رأسها تداعيات الثورة السورية على الاقتصاد، إذ زاد الفقر بشكل هائل ومعه توقفت حركة الإنتاج بشكل كبير وتضاعفت نسب البطالة وانهارت العملة المحلية، غير أن تلك العوامل قد تكون في ذات الوقت فرصة حقيقية نادرة لبناء نظام اقتصادي حر يقوده السوق وأن

التجارة العالمية (WTO)، ويجدر بالغرب وخصوصاً الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية العمل على تسريع وصول سوريا بعد تخلصها من الأسد إلى تلك المنظمة، هذه الخطوات يمكن تحقيقها وسوف تساعد كثيراً على زرع الثقة في الغرب لدى السوريين بأنهم ليسوا متجاهلين مصالح سوريا والسوريين.

سوف يدعم وصول سوريا إلى منظمة التجارة العالمية الجهود السورية في بناء مؤسسات محلية قوية يعتمد عليها، وإيجاد سياسات اقتصادية مفيدة، وتقديم ضمانات للمستثمرين الأجانب بعدم التراجع، ولكن الأهم هو أن وصول سوريا إلى منظمة التجارة العالمية سوف يمهّد الطريق لوصول البضائع السورية إلى الأسواق الخارجية، ويمنحها الحق في الدفاع عن حقوقها للوصول إلى تلك الأسواق.

مع تشكل الإصلاحات السياسية والاقتصادية يجب أن تعمل سوريا على الارتباط الكامل وتعزيز التداول الإقليمي والعلاقات الاستثمارية، فهذه الأمور تعد مفيدة جداً في مساعدة الاقتصاد الوطني واستراتيجياته الهادفة إلى الاندماج دولياً.

إن إيصال التنافسية إلى مستويات أعلى داخل المؤسسات السورية في بيئة متغيرة محلياً ودولياً سوف يكون تحدياً هاماً لمن سيستلم دفة القيادة مستقبلاً، فسيطلب ذلك سياسة تداول واستثمار تعمل على التحرك بشكل تدريجي نحو الانفتاح الاقتصادي مع الشركاء الإقليميين ثم الانطلاق على الصعيد العالمي، ويمكن استغلال الاندماج مع البلدان المجاورة لمساعدة سوريا على تنمية أسهمها التنافسية عالمياً من خلال الاستعداد للاندماج مع أوروبا وربما أبعد من ذلك عند وصول سوريا إلى منظمة التجارة العالمية.

يتم ذلك بسرعة كبيرة بمجرد انتهاء الأزمة، خصوصاً وأن هيكلية الدولة والنظام في سوريا وصلت لأضعف حالاتها على الإطلاق، وبالتالي فإن وقف سيطرة الدولة على السوق في ظل هذه الظروف أمر لن يكون صعباً كما لو كانت الدولة أقوى والنظام أمتن. وبالتالي لا بد وأن يواكب تلك الخطوات المتدرجة في نقل الاقتصاد السوري خطوات أخرى جادة وسريعة في طريق بناء النظام الاقتصادي المنشود.

عملية التحرير هذه والتي ستؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل كبير في المراحل الأولى لن تكون مقبولة من فئات واسعة من الشعب السوري في ظل انهيار العملة السورية وتفشي الفقر وعسر ذات اليد، الأمر الذي لا يمكن مجاراته برفع الأسعار بشكل مبالغ به، بالمقابل لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن الدولة السورية هي أساساً في حالة ضعيفة وربما تصل لحالة انهيار، وبالتالي فإن الحديث عن تحكم الدولة بالأسعار لفترة ليست بالقصيرة هو أمر مستبعد عملياً، وبالتالي فإن حالة الفوضى التي تعم السوق السوري يمكن اعتبارها فرصة لعملية تحرير ممنهجة ومنضبطة تراعي خصوصية الحالة السورية (يمكن أن يتم التدرج في تحرير أسعار السلع الغذائية والمحروقات)، بدلاً من أن يتم تمكين الدولة من جديد بالتحكم بالسوق.

٢ - رفع الدعم الحكومي

وهي نقطة مرتبطة بشكل كبير بالنقطة السابقة، غير أنها سياسة منفصلة بحد ذاتها، إذ تتخلى الدولة عن دفع نسبة من قيمة سلع أو خدمات معينة تكون عادة ضرورية للمواطن، كالسلع الغذائية ومنها الدقيق والخبز والسكر والأرز، إضافة للمحروقات وخدمات الكهرباء والمياه وغيرها، ربما يكون رفع الدعم عن السلع والخدمات مضر بالأفراد، إلا أنه في الحقيقة ضرورة ملحة لبناء اقتصاد قوي، إن عملية رفع الدعم الحكومي سd وفر مصاريف ضخمة على خزينة الدولة، مما سيساعد في إعادة الإعمار وفي بناء مشاريع خدمية هامة واستراتيجية. في المقابل فإن رفع الدعم عن السلع ورفع يد الدولة عن مشاركة المواطن في مصاريفه اليومية تعد خطوة أساسية في الانتقال لمنظومة الاقتصاد الحر، إذ سيعتمد المواطن بشكل أكبر على نفسه، وبالتالي لا بد أن تتبع بعدد من الإصلاحات المرتبطة برفع الدعم كتقليص الضرائب وإلغاء التعرفة الجمركية. لكن ينبغي التأكيد على أن رفع الدعم يجب أن يتم بشكل متدرج ومدروس.

٣ - عمليات الخصخصة

تهدف عمليات الخصخصة لتحقيق ثلاثة أهداف هامة؛ الأول هو تطوير المشاريع المراد خصصتها واستثمارها بشكل أفضل وأعلى كفاءة، والثاني هو توفير أموال ضخمة للدولة يمكن استثمارها في مجالات ذات أهمية أكبر، والثالث هو رفع يد الدولة عن التحكم

من المؤكد أن أي خطوات استراتيجية تتخذها أي حكومة مقبلة في الجانب الاقتصادي ستحتاج لدراسات عميقة وشاملة لمختلف عناصر الاقتصاد السوري وللإمكانات المتاحة في حينها وللظروف المحلية والإقليمية والدولية كذلك كما سبق وذكر، غير أن الغاية الأساسية والتي يجب أن تبقى أمام أعين المسؤولين دوماً هي تحرير السوق، وقد يكون الإسراع بهذا العمل أفضل من التدرج فيه، إذ أن إبقاء سيطرة الدولة على السوق لفترة معينة خلال المرحلة الانتقالية وربما لما بعدها سيعني أن التغيير والتحول الاقتصادي لم يتم أو ربما أجل لوقت لاحق، مما سيساعد النظام الاقتصادي القديم الذي يقوم أساساً على قيادة الدولة لعجلة الاقتصاد وحركة السوق إلى إعادة بلورة نفسه وفرض ذاته على النظام السياسي الجديد وبالتالي تزداد صعوبة التغلب عليه وتحرير السوق منه.

هذا لا يعني بالضرورة قتل أي دور للدولة في الاقتصاد، فمن المؤكد أن على الدولة أن تلعب دوراً رقابياً سواء كان ذلك بالتشريع أو بالقضاء، كما أن الدولة على الأقل في الفترة المقبلة لا بد وأن تحافظ على سيطرتها على بعض المنتجات الاستراتيجية والثروات الوطنية كآبار النفط والغاز والموانئ الساحلية وغيرها.

ومن أبرز الخطوات التي يمكن اتخاذها في عملية الإصلاح الاقتصادي والانتقال إلى نظام السوق الحر يمكن أن تلخص فيما يلي:

١ - تحرير الأسعار

تهدف هذه الخطوة إلى أن تجعل القيمة المالية أو سعر السلعة أو الخدمة تعادل القيمة الحقيقية للمنفعة الخاصة بها، أي أن يخضع السعر إلى معايير السوق المتمثلة بالعرض والطلب بدلاً من أن تتحكم به الدولة، وتحرير الأسعار هو واحد من أهم الخطوات التي تؤدي إلى خلق بيئة مشجعة وجاذبة للاستثمار، كما أنها ستكف يد الدولة عن التدخل في آليات السوق متمثلة بالتدخل بوضع الأسعار، خصوصاً وأن ذلك يؤدي (كما أدى في سوريا في السابق) إلى تراجع وانعدام ثقة المستهلك والتاجر كما يساهم في تفشي الفساد والاستغلال. غير أن حالة التراجع الاقتصادي المذهل في سوريا إثر الأزمة القائمة في السنتين الماضيتين ستكون سلاحاً ذو حدين في عملية تحرير الأسعار؛ إذ أن

الخصخصة بحد ذاتها تتم من خلال مراحل تكون متدرجة من حيث الوقت والحجم، كما ينبغي أن تتم بشكل مدروس ومن خلال قوانين تحمي السوق من الاحتكار أو الاستغلال أو الإضرار بمصلحة المواطنين

**يمكن أن تخصص
هذه المشاريع من
خلال تحويلها إلى
شركات مساهم عامة
يحق لكل السوريين
امتلاك أسهم فيها**

**من أبرز عيوب النظام
السياسي السوري أنه
خلق حالة بيروقراطية مرعبة
في مؤسسات الدولة
السورية، وقد عملت
هذه الحالة على تقييد
حركة الاقتصاد وساهمت
في تكريس الفساد
الإداري وتفشي الرشوة**

في السوق وفي موارد الدولة. لا تقتصر عملية التخصص على تحويل استثمارات معينة من ملكية عامة إلى ملكية خاصة، إنما هي سياسة تجعل إدارة المشاريع والاستثمارات التجارية والصناعية من شأن القطاع الخاص الذي يمتاز بالخبرة والكفاءة من ناحية، والرغبة الملحة بتحقيق الربح والمنفعة من ناحية أخرى، وبالتالي فإنه يرغب أكثر بتحقيق رغبات المستهلكين وبالتالي نجاح الاستثمارات والمشاريع التي يقوم عليها، والتخصص بحد ذاتها تتم من خلال مراحل تكون متدرجة من حيث الوقت والحجم، كما ينبغي أن تتم بشكل مدروس ومن خلال قوانين تحمي السوق من الاحتكار أو الاستغلال أو الإضرار بمصلحة المواطنين. وهذه المراحل تتلخص بما يلي:

أولاً: إعادة الممتلكات إلى أصحابها الأصليين، والممتلكات هنا هي كل الأراضي سواء الزراعية أو غيرها والشركات والمصانع والمنازل والأبنية التي تم تأميمها ومصادرتها لما ادعي أنه مصلحة عامة للدولة. هذه العملية تعد خطوة أولى في طريق تحرير السوق وذلك من خلال تحقيق حرية التملك وحماية الممتلكات الخاصة للناس، كما أن هذه الخطوة المعقدة ستكون خطوة جبارة في طريق الإصلاح السياسي وتحقيق ثقة المواطنين في دولتهم.

غير أن هذه الخطوة ستكون غاية في التعقيد، إذ أن بعض عمليات التأميم والمصادرة لم تبدأ منذ مدة قصيرة بل مر عليها عقود من الزمن، وبالتالي ستحتاج هذه العملية الهامة إلى ورشات قانونية من أجل وضع صيغ قوانين تطرح على الحكومة لإقرارها؛ بحيث تضمن تلك القوانين سير تلك العملية بشفافية ونزاهة مما يحفظ حقوق المالكين الأصليين ويحفظ حقوق الدولة السورية من الاختلاس والتلاعب. كما ستحتاج تلك العملية لسلطة قضائية قوية تتمتع باستقلالية ونزاهة عالية.

ثانياً: تخصص المشاريع والاستثمارات، وهنا ستحتاج الحكومة لفرز المشاريع أو الشركات التي تريد تخصصتها، ولا بد لهذا الفرز أن يتم على أساس حجم هذه الشركات والاستثمارات وذلك لضمان عدم احتكار فئات معينة من أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة لتلك الاستثمارات، من هنا يمكن فرز تلك الاستثمارات إلى قسمين:

أ - المشاريع الصغيرة: وهي المشاريع ذات التكلفة الصغيرة أو حجم الإنتاج الصغير

أو اليد العاملة القليلة نسبياً والتي يمكن لشركات متوسطة أو صغيرة الحجم أن تديرها بكفاءة عالية. ويمكن أن يتم تخصيص تلك المشاريع من خلال مناقصات عامة وبشروط واضحة تحددها الحكومة وتضمن خلالها وضع معايير محددة كأن تكون المشاركة في المناقصات للسوريين حصراً، وأن لا تذهب تلك الاستثمارات لأشخاص محددين.

ب - الاستثمارات الكبيرة: وهي المشاريع الضخمة والتي تحتاج لرؤوس أموال كبيرة، كالاستثمار في الصناعات الاستخراجية مثل النفط والغاز والمعادن، أو الزراعات الاستخراجية الهامة كمزارع القمح والقطن، أو خدمات الكهرباء والمياه والاتصالات والاستثمار في البنية التحتية وبعض المشاريع السياحية الضخمة وشركات النقل العام والموانئ البحرية. وهذه المشاريع تعد مشاريع استراتيجية هامة تؤثر على اقتصاد الدولة بشكل عام، وعلى حياة المواطنين العاديين، وبالتالي فإن تخصيص هذه المشاريع تعد عملية خطيرة ما لم تتم وفق معايير وآليات تحفظ حقوق المواطنين وتحديد الأجيال القادمة في التمتع بثروات بلادهم. من هنا يمكن أن تخصص هذه المشاريع من خلال تحويلها إلى شركات مساهم عامة يحق لكل السوريين امتلاك أسهم فيها (وبأسعار زهيدة بطبيعة الحال)، إلى جانب تخصيص صنایق استثمارية في هذه المشاريع بنسب معينة لضمان مشاركة شركات ومستثمرين كبار في تكوين شركات المساهمة العامة هذه، من أجل ضمان توفير رؤوس أموال تساعد على اتمام وتطوير المشاريع وتوفير إدارات قوية وذات كفاءة عالية لإدارة تلك المشاريع.

وبالتأكيد لا بد من سن عديد من القوانين التي تنظم كافة عمليات التخصص وهو ما يحتاج لسلطة تشريعية منتخبة، كما لا بد من أن يلعب القضاء دوراً بارزاً في هذه العملية من أجل ضمان حقوق الدولة والمواطنين.

في المقابل، يمكن أن تحتفظ الدولة بالمشاريع ذات الأهمية الاستراتيجية، وذلك بأن تلجئ الدولة لتوقيع عقود استثمار مؤقتة لمدة عقد أو أكثر من الزمن مع شركات عالمية معروفة، وضمن شروط محددة ومعلنة ومن خلال قانون صادر عن جهة منتخبة.

من أجل مواجهتها، كما سيكون لملف العدالة الانتقالية الدور الأبرز في تقييم حجم الأضرار وإمكانية تقديم التعويضات للمتضررين. كما أن الضرر هنا لا يقتصر فقط على الممتلكات الخاصة رغم فداحة الخسارة التي لحقت بالمواطنين المدنيين دون ذنب يذكر، بل إن الممتلكات العامة ودور العبادة والشوارع والحسور وغير ذلك لحقها من الدمار والأذى ما لحقها، وهذا كله عبء ضخم بلقى على عاتق الحكومة الانتقالية والحكومات التي ستليها.

من هنا ينبغي العمل بشكل كبير على ملف إعادة الإعمار، وهذا يحتاج لإدارة اقتصادية حكيمة تتعامل مع هذا الملف بمجدية كبيرة وبوطنية عالية، إذ ستكلف مشاريع الإعمار هذه عشرات المليارات من الدولارات، وستكون هناك ضغوط سياسية كبيرة على الحكومة السورية مقابل التعاطي مع هذا الملف من عدد من الدول. من أبرز ما ينبغي القيام به في هذا الملف هو دراسة حجم المشكلة التي يواجهها السوريون والقيام بتقييم شامل ودقيق، إلى جانب تقديم تسهيلات للمستثمرين السوريين والأجانب الراغبين في الاستثمار بهذا الملف، مع مراعاة حقوق الدولة السورية والمواطن السوري، وأن تسن قوانين واضحة لضبط مشاريع إعادة الإعمار ولضمان أن تعود بالنفع السريع والحقيقي على المتضررين جراء الأحداث.

٦ - مؤسسات الرقابة والمحاسبة

إلى جانب الخطوات السابقة لا بد من أن يتم تفعيل دور المؤسسات الرقابية والتي تعنى بالشفافية والنزاهة والالتزام بالمعايير والضوابط التي وضعها القانون، وبعض هذه المؤسسات قائمة بالفعل رغم أن دورها غائب واستغلها مسؤولو النظام للتضييق على فئات مختلفة معهم أو للضغط على المواطن السوري والمستثمر الأجنبي بشكل كيدي. هذه المؤسسات تحتاج لأن يتم تفعيل دورها وذلك بعد إعادة هيكلتها وتطهيرها من الفساد وتغيير بوصلتها وعقليتها بحيث تصبح أداة لحماية الدولة والمواطن من أي استغلال غير مشروع أو أداء غير منضبط. كما أنه يجب استحداث أنظمة رقابية دولية واعتماد معايير تساعد على تحقيق النتائج المرجوة منها.

٤ - إعادة هيكلة القطاع العام

من أبرز عيوب النظام السياسي السوري أنه خلق حالة بيروقراطية مرعبة في مؤسسات الدولة السورية، وقد عملت هذه الحالة على تقييد حركة الاقتصاد وساهمت في تكريس الفساد الإداري وتفشي الرشوة إلى جانب أنها تمثل في حقيقة الأمر بطالة مقنعة في المجتمع السوري، إذ تصرف رواتب لآلاف العاملين في القطاع العام دون إنتاج أو مردود مناسب على الدولة. إذن لا يمكن بناء اقتصاد حر يتيح فرصاً عادلة للاستثمار ويحول المجتمع السوري من مجتمع مستهلك إلى مجتمع منتج إلا بإعادة هيكلة القطاع العام بشكل كامل، وكما كل الخطوات السابقة، لا بد أن يتم ذلك بطريقة جدية لكن بتدرج، إذ يمثل القطاع العام في سوريا شريحة كبيرة من اليد العاملة السورية، وبالتالي فإن أي إعادة هيكلة ممكنة قد تطيح بالآلاف العاملين في القطاع العام من وظائفهم، وهذا يستدعي أن تتم عملية إعادة الهيكلة بموازاة الخطوات الأخرى والتي من شأنها تفعيل دور القطاع الخاص وضخ استثمارات كبيرة تعوض عن تقليص حجم القطاع العام ودوره في حركة السوق.

غير أنه ينبغي أن تتم عملية إعادة هيكلة القطاع العام بشكل شفاف ونزيه، وأن يحدد عدد الوظائف المطلوبة في القطاع العام بحسب الحاجة الفعلية للمؤسسة العامة وليس مجاملة للفئات الفقيرة ومتوسطة الدخل؛ إذ أن هذه المجالات ستعود بالتأكيد بالسلب فيما بعد على المؤسسة والدولة بشكل عام وبالتالي على الموظفين والعاملين فيها. وينبغي أن يتم اختيار الموظفين والعاملين على أساس معايير محددة ومعروفة، كالخبرة والكفاءة والتحصيل العلمي وما شابه.

٥ - إعادة الإعمار

حالة العنف الهستيرية التي دفعت النظام لاستخدام أسلحة مدمرة كاستخدام المدفعية والدبابات وصواريخ سكود وسلاح الجو، أدت إلى تدمير نسبة عالية من البنية التحتية للدولة السورية كافة، ويتراوح حجم هذا التدمير من منطقة لأخرى، إذ أن هناك مدن وقرى دمرت بشكل شبه كامل، وهذا الدمار الهائل في حقيقة الأمر هو أحد أهم العقبات التي ستواجه الدولة السورية مستقبلاً أيّاً كانت الحكومة المكلفة بإدارتها، وهذه المشكلة بطبيعتها الحال تحتاج لتضافر مؤسسات الدولة قبل كل شيء

تجميد واستعادة الأصول المنقولة وغير المنقولة لحزب البعث.

من هنا ينبغي العمل بشكل كبير على ملف إعادة الإعمار، وهذا يحتاج لإدارة اقتصادية حكيمة تتعامل مع هذا الملف بمجدية كبيرة وبوطنية عالية

التوصيات

ثانياً: السياسات المرجو اتخاذها من قبل

الحكومة الانتقالية

١. مواجهة التضخم العالي المنتظر.
٢. تهيئة الأجواء لدخول رؤوس الأموال بسلاسة منذ اليوم الأول.
٣. حماية العملة من الانهيار وذلك بعدد من الإجراءات التي سبق ذكرها كالأستمرار في دفع الرواتب وتأمين الحاجات الأساسية للمواطنين. في الواقع العملة في طور الانهيار وهذا شيء متوقع في ضوء الأحداث الجارية في سوريا منذ أكثر من عامين، غير أن دور الحكومة هنا سيكون محاولة تقليص حجم هذا الانهيار وذلك من خلال سياسات أخرى أيضاً كضبط دورة العملة السورية وتحرير منضبط لدخول العملة الصعبة أن يقوم البنك المركزي بسياسة تقويم اضطراري.
٤. التمسك بمبادئ الحكم الرشيد.
٥. تعزيز وتفصيل العلاقات الاقتصادية مع دول الجوار وباقي دول العالم وخاصة أصدقاء سوريا من أجل حثهم على ضخ الاستثمارات في السوق السوري.
٦. العمل على رفع كفاءة العامل السوري في مختلف المجالات.

يمكن إجمال ما توصل له أعضاء بيت الخبرة من سياسات مقترحة وتوصيات في النقاط التالية:

أولاً: أولويات الحكومة الانتقالية

١. الاستمرار في دفع رواتب العاملين في القطاع العام.
٢. تأمين مساكن مؤقتة للاجئين والنازحين لحين تمكينهم من العودة لمساكنهم.
٣. تأمين الخدمات الأساسية للاجئين والنازحين من غذاء ولباس وعلاج وغير ذلك.
٤. تأمين حماية الخدمات الأساسية والمرافق العامة.
٥. الإعداد من أجل إعادة هيكلة القطاع العام والهيكلية الإدارية للدولة.
٦. العمل على استرجاع الأموال والممتلكات المجمدة في الخارج.
٧. تجميد واستعادة الأصول المنقولة وغير المنقولة لحزب البعث.
٨. تشكيل لجنة لدراسة العقود المبرمة من قبل النظام مع الدول والمنظمات الدولية.
٩. إصدار قرار بإلغاء كافة العقود المبرمة من قبل النظام السوري في الفترة ما بين آذار ٢٠١١ وتاريخ تشكيل الحكومة الانتقالية.
١٠. إنشاء صندوق لدعم سوريا ولإعادة الإعمار.
١١. إصدار قانون عام بإعادة الممتلكات الموقوفة من قبل الدولة لأصحابها.
١٢. تبديل العملة السورية الحالية، وهو ما يحتاج لاستقرار اقتصادي وقد تحتاج فترة طويلة من الزمن.
١٣. العمل على رفع العقوبات الاقتصادية عن سوريا.

اقتصاد سوريا: الملحقات

أداء القدرة التنافسية

المؤشرات الرئيسية، ٢٠١٠

٢٢,٥	عدد السكان التقريبي (بالمليون)
٥٩,٣	الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي، بالمليار)
٢,٨٧٧	الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد (بالدولار الأمريكي)
٠,١٤	الناتج المحلي الإجمالي (القوة الشرائية) كنسبة (مئوية) من المجموع العالمي

ترتيب مؤشر التنافسية العالمية ٢٠١١-٢٠١٢ ومقارنات ٢٠١٠-٢٠١١

١- المؤشر العام

الترتيب / ١٤٢ (٢٠١١-٢٠١٠)	المجموع	الترتيب / ١٤٢ (٢٠١٢-٢٠١١)	البلد / الاقتصاد
١	٥,٧٤	١	سويسرا
١٧	٥,٢٤	١٤	قطر
٢١	٥,١٧	١٧	المملكة العربية السعودية
٢٥	٤,٨٩	٢٧	الإمارات العربية المتحدة
٣٥	٤,٦٢	٣٤	الكويت
٦١	٤,٢٨	٥٩	تركيا
٦٥	٤,١٩	٧١	المملكة الأردنية الهاشمية
٩٢	٣,٩٥	٨٩	لبنان
٨١	٣,٨٨	٩٤	مصر
٩٧	٣,٨٥	٩٨	سوريا
١٣٩	٢,٨٧	١٤٢	تشاد

٢- المؤشرات الفرعية

عوامل الابتكار والتطور		معززات الكفاءة		المتطلبات الأساسية		البلد/الاقتصاد
النتيجة	الترتيب / ١٤٢ (٢٠١٢-٢٠١١)	المجموع	الترتيب / ١٤٢ (٢٠١٢-٢٠١١)	المجموع	الترتيب/١٤٢ (٢٠١٢-٢٠١١)	
٥,٧٩	١	٥,٥٣	٢	٦,١٨	٣	سويسرا
٤,٩٨	١٦	٤,٦٨	٢٧	٥,٨١	١٢	قطر
٤,٦٤	٢٤	٤,٨٢	٢٤	٥,٦٦	١٦	المملكة العربية السعودية
٤,٤٣	٢٧	٤,٧٨	٢٥	٥,٨٤	١٠	الإمارات العربية المتحدة
٣,٥١	٦٦	٤,٠٥	٦٧	٥,٢٥	٣٤	الكويت
٣,٦٢	٥٨	٤,٢٢	٥٢	٤,٦١	٦٤	تركيا
٣,٤٨	٧٠	٣,٩٥	٧٨	٤,٦٥	٦١	المملكة الأردنية الهاشمية
٣,٤٣	٧٨	٤,٠٦	٦٤	٣,٩٧	١٠٩	لبنان
٣,٣٣	٨٦	٣,٧١	٩٤	٤,١٧	٩٩	مصر
٣,٠٦	١١١	٣,٥١	١٠٩	٤,٤١	٧٧	سوريا
٢,٨١	١٣٠	٢,٨٧	١٣٩	٢,٨٨	١٤٢	تشاد

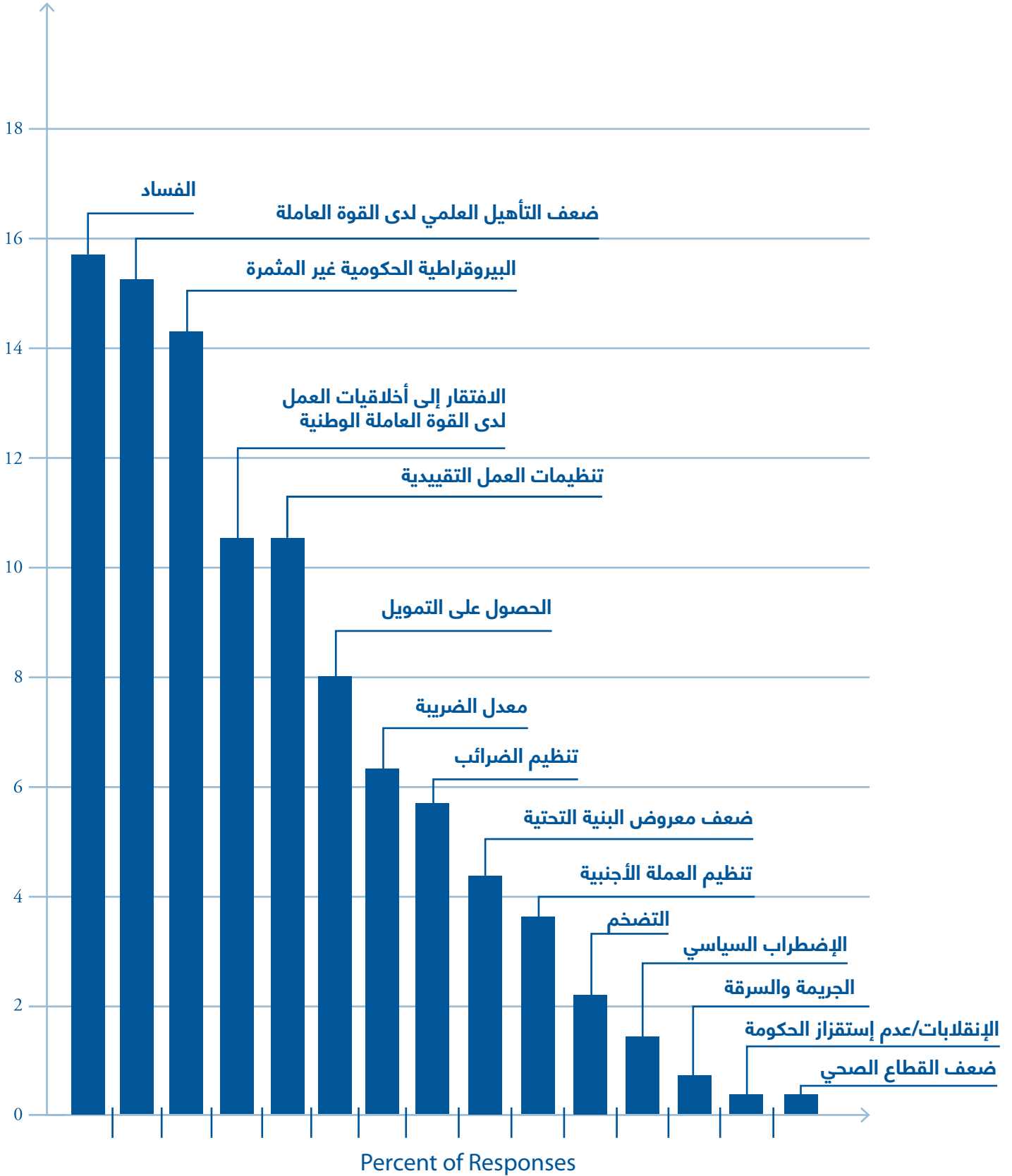
مؤشر التنافسية العالمية ٢٠١١-٢٠١٢: المتطلبات الأساسية

الصحة والتعليم الابتدائي		بيئة الاقتصاد الكلي		البنية التحتية		المؤسسات		البلد / الاقتصاد
المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب	
٦,٥٣	٨	٦,٢٨	٧	٦,١٥	٥	٥,٧٨	٦	سويسرا
٦,٢٨	٢٢	٦,٤٠	٥	٥,١٧	٢٧	٥,٣٩	١٤	قطر
٥,٧٨	٦١	٦,٠٩	١٢	٥,٣١	٢٥	٥,٤٧	١٢	المملكة العربية السعودية
٦,٠٦	٤١	٦,١٤	١١	٥,٩٧	٨	٥,٢١	٢٢	الإمارات العربية المتحدة
٥,٦٠	٧٧	٦,٥٩	٢	٤,٤٥	٥٠	٤,٣٥	٤٧	الكويت
٥,٦٢	٧٥	٤,٧٦	٦٩	٤,٣٩	٥١	٣,٦٩	٨٠	تركيا
٥,٦٧	٧٢	٤,٤٣	٩٧	٤,١٣	٥٩	٤,٣٨	٤٥	المملكة الأردنية الهاشمية
٦,١٢	٣٥	٣,٨٩	١٢٥	٢,٦٢	١٢١	٣,٢٦	١١٥	لبنان
٥,٣٦	٩٦	٣,٧٤	١٣٢	٣,٨١	٧٥	٣,٧٨	٧٤	مصر
٥,٧٧	٦٢	٤,٧٦	٦٨	٣,٣١	٩٧	٣,٨٢	٧٠	سوريا
٢,٩٦	١٤١	٣,٧١	١٣٣	٢,٠٠	١٣٩	٢,٨٣	١٣٨	تشاد

مؤشر التنافسية العالمية ٢٠١١-٢٠١٢: معززات الكفاءة

حجم السوق	التكنولوجيا الجاهزية	تطوير الأسواق المالية	كفاءة سوق العمل	كفاءة السلع السوقية	التعليم العالي والتدريب	البلد
الترتيب/١٤٢	الترتيب/١٤٢	الترتيب/١٤٢	الترتيب/١٤٢	الترتيب/١٤٢	الترتيب/١٤٢	
٣٩	١	٧	١	٥	٣	سويسرا
٥٩	٣٣	١٩	٢٢	١٧	٥٠	قطر
٢٣	٤٣	١٦	٥٠	٤	٣٦	المملكة العربية السعودية
٤٣	٣٠	٣٣	٢٨	١٠	٣٣	الإمارات العربية المتحدة
٦١	٦٥	٥٩	٦٢	٥٣	٩١	الكويت
١٧	٥٥	٥٥	١٣٣	٤٧	٧٤	تركيا
٨٨	٥٩	٦٥	١٠٧	٥٤	٥٩	المملكة الأردنية الهاشمية
٧١	٨٩	٥٨	١١٠	٣٥	٤٩	لبنان
٢٧	٩٥	٩٢	١٤١	١١٨	١٠٧	مصر
٦٦	١٠٥	١١٧	١٣٤	١٠٢	١٠٦	سوريا
١١٢	١٤١	١٣٥	٩٧	١٣٩	١٣٧	تشاد

أكثر مسببات المشاكل عند ممارسة الأعمال التجارية (انظر الرسم أدناه)



بعد أن وضعنا قائمة تتكون من ١٥ عامل، طلبنا من المجيبين أن يختاروا أكثر خمسة عوامل يرونها مسببة للمشاكل في بلادهم ثم ترتيبهم من ١ (أكبر مسبب للمشاكل) إلى ٥، ويوضح الرسم أعلاه النتائج التي وصلوا إليها.

مؤشر التنافسية العالمية ٢٠١١-٢٠١٢: عوامل الابتكار والتطور

الابتكار		تطور بيئة الأعمال		البلد/الاقتصاد
المجموع	الترتيب/١٤٢	المجموع	الترتيب/١٤٢	
٥,٧٧	١	٥,٨٢	٣	سويسرا
٤,٦٩	١٨	٥,٢٧	١٢	قطر
٤,١٦	٢٦	٥,١١	١٧	المملكة العربية السعودية
٣,٩٦	٢٨	٤,٩١	٢٣	الإمارات العربية المتحدة
٣,٠٠	٨٤	٤,٠٢	٦٢	الكويت
٣,١٥	٦٩	٤,٠٩	٥٨	تركيا
٣,٠٨	٧٧	٣,٨٨	٦٨	المملكة الأردنية الهاشمية
٢,٦٨	١١٥	٤,١٧	٥١	لبنان
٢,٨٤	١٠٣	٣,٨٢	٧٢	مصر
٢,٥٥	١٢٥	٣,٥٧	٩٤	سوريا
٢,٦٩	١١٤	٢,٩٣	١٣٦	تشاد

مؤشر التنافسية العالمية بالتفصيل

الركن الأول: المؤسسات

مصر	تركيا	لبنان	الأردن	سوريا	
٧٥	٧٢	٥٧	٣٤	٥١	حقوق الملكية
٨٠	١٠٨	١١٢	٤٠	٧٢	حماية الملكية الفكرية
٩٧	٦٨	١١٩	٤٨	١٠٣	تحويل الأموال العامة
٦١	٦٨	١٤٠	٥٤	٤٣	ثقة الشعب بصانعي القرار
٧٦	٦٨	١٣٠	٥٠	١١١	الأموال غير القانونية والرشاوى
٤١	٨٨	١٢٧	٤٩	١٠٩	الاستقلال القضائي
١٠٥	٨٦	١٣٧	٥٣	٨٣	محسوبية المسؤولين الحكوميين في اتخاذ القرار
٨٧	٧٢	١٢٨	٦٥	٦٤	التبذير الحكومي
٩٥	٩٣	٩٢	٦٩	١٢٩	عبء التنظيم الحكومي
٦٠	٦٦	١٠٥	٤٩	١٠٣	كفاءة الهيكل القانوني في تسوية النزاعات
٨٦	٦٨	١٣٢	٦٧	١١٧	كفاءة الهيكل القانوني في تحدي التنظيمات
١٠٨	٤٤	٩٥	٦٤	١٢٩	شفافية صنع السياسات الحكومية
١٣٦	١٣٤	١٣٧	٨٠	٣	التكلفة التجارية للإرهاب
١٠٩	٨٠	٧٤	٣١	١	التكلفة التجارية للجرائم والعنف
٢	١٠١	٦٣	٢٦	٧	الجريمة المنظمة
٨٣	١٠٣	١٠٩	٢٩	٩٧	الثقة بجهاز الشرطة
٩٠	٦٥	١٢٨	٥٢	٨٢	سلوك الشركات الأخلاقي
٩٩	٨٦	٦٨	٤٢	١٣٢	قوة معايير التدقيق وإعداد التقارير
١٢٢	١٠٤	١٠٩	٩٥	١٢٩	كفاءة مجالس إدارة الشركات
٦١	٩٢	٧٦	٣٩	٤٣	حماية حصص الأقلية
٦٠	٤٧	٧٧	١٠٠	٩٣	قوة حماية المستثمر ١٠٠٠ (الأفضل)

الركن الثاني: البنية التحتية

مصر	تركيا	لبنان	الأردن	سوريا	
٨٠	٣٤	١٣٥	٤١	٧٥	الجودة الكلية للبنية التحتية
٨٧	٤٢	١١٥	٤٧	٦٨	جودة الطرق
٥١	٦٠	١٢٢	١٠٧	٥٦	جودة البنية التحتية للسكك الحديدية
٧٩	٦٩	٦٢	٦٣	١١٢	جودة البنية التحتية للموانئ
٧٨	٤٠	٤٣	٣٤	١٢٥	جودة البنية التحتية للنقل الجوي
٣٣	٢١	٧٠	٦٦	٧٩	القدرة الاستيعابية للنقل الجوي كم/أسبوع ، بالمليون
٧٤	٧٣	١٤١	٤١	٩٢	جودة التمديد الكهربائي
٨٧	٥٣	٥٨	١٠٢	٦٦	خط الهاتف الثابت / لكل ١٠٠ نسمة
٩٠	٩٤	١٠٨	٦٠	١٢١	اشتراكات الهاتف المحمول / لكل ١٠٠ نسمة

الركن الثالث: بيئة الاقتصاد الكلي

مصر	تركيا	لبنان	الأردن	سوريا	
١٣٢	٥٢	١٢٠	١٠٠	٨٨	ميزانية الحكومة، نسبتها المئوية من الناتج المحلي الإجمالي
٩٢	١١٠	٧١	٩١	٧٣	الادخار الوطني الإجمالي، نسبته المئوية من الناتج المحلي الإجمالي
١٣٣	١٢٢	٨٤	٩٢	٨٠	التضخم، التغير السنوي بالنسبة المئوية
٥٦	٤٣	١١	٧١	٤٢	هامش سعر الفائدة، النسبة المئوية.
١١٩	٨٠	١٣٩	١٠٩	٣٨	الدين الحكومي العام، نسبته المئوية من الناتج المحلي الإجمالي
٧١	٥٧	٩٩	٧٦	١٠٥	التصنيف الائتماني، ١٠٠٠٠

الركن الرابع: الصحة والتعليم الأساسي

سوريا	الأردن	لبنان	تركيا	مصر	
١	١	١	٧١	١	تأثير الملايا على العمل التجاري
١	١	١	٧٤	١	المصابون بالملايا من كل ١٠٠,٠٠٠ نسمة
٥٠	٥٤	٥٦	٣٧	٥٣	تأثير السل على العمل التجاري
٤٣	١٢	٣٥	٥٥	٤١	المصابون بالسل من كل ١٠٠,٠٠٠ نسمة
٤٣	٤٤	٥٩	٣٠	٤٥	تأثير الإيدز على العمل التجاري
٤٥	٤٥	٢١	١	١	انتشار فيروس الإيدز بالنسبة المئوية من الفئة البالغة من السكان
٦٥	٨٥	٥٦	٧٩	//	وفيات الرضع من كل ١٠٠٠ ولادة حية
٥٨	٧٤	٨١	٨٥	٩٤	متوسط العمر المتوقع بالسنوات
٨٢	٦٠	١٣	١٠٠	١٣١	جودة التعليم الأساسي
٥٥	١٠٢	٩٤	٥٢	٦٦	التحاق بالتعليم الأساسي الصافي بالنسبة المئوية

الركن الخامس: التعليم العالي والتدريب

سوريا	الأردن	لبنان	تركيا	مصر	
٩٨	٦٨	٨٣	٨٥	٩٢	التسجيل بالتعليم الثانوي، الإجمالي بالنسبة المئوية
٧٨	٥٧	٤٤	٦٠	//	التسجيل بالتعليم الجامعي، الإجمالي بالنسبة المئوية
٩٦	٥١	١٢	٩٤	١٣٥	جودة النظام التعليمي
٦٢	٤٤	٦	١٠٣	١٣٢	جودة تعليم الرياضيات والمواد العلمية
١٠٨	٨٥	١٨	١١٠	١٣٣	جودة إدارة المدارس
١٢٠	٥٢	٨٥	٦٤	١٠٧	الإنترنت في المدارس
١١٠	٥٦	٥٤	٦٩	٨٣	توافر خدمات البحث والتدريب
١٤٠	١٠٣	٩٨	٨٦	١٣١	مدى تدريب الطاقم

الركن السادس: كفاءة السلع السوقية

مصر	تركيا	لبنان	الأردن	سوريا	
١١٤	١٣	٢٨	٣٤	٤٤	حدة المنافسة المحلية
١٢١	٤١	٥٥	٦٠	١١٨	مدى الهيمنة على السوق
١٢٤	٣٣	١١٩	٦٤	٩٠	كفاءة السياسات المكافئة للاحتكار
٦٤	١٢٢	٢١	٩٩	٥٤	مدى الضرائب وتأثيرها
٨٣	٨٨	٣٥	٣٩	٨٤	إجمالي سعر الضريبة، نسبته المئوية من الأرباح
٣٤	٣٤	٢٣	٧٨	٦٥	عدد الإجراءات اللازمة للبدء بالعمل التجاري
٢١	١٣	٣٥	٥١	٥١	عدد الأيام اللازمة لبدء بالعمل التجاري
١٢٩	٦٢	١٠٣	٨٠	٣٦	تكاليف السياسات الزراعية
١٠٤	٧١	٦٦	٧٦	١٢٧	انتشار الحواجز التجارية
١٣٢	٦٧	٨٠	١٠٣	١٢٢	التعريفات الجمركية على التداول، نسبتها المئوية من الواجب
١١٢	٩٨	١٠٢	٦٨	١٣٧	انتشار الملكية الأجنبية
٩٨	٧٦	٦٧	٥٨	١١٢	تأثير قواعد الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة
٧٥	٩٤	١٠٨	٥٥	١٣٣	عبء الإجراءات الجمركية
١١٣	١٢٥	١٠	٢٨	١٠٣	الواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
٧٥	٢٧	٤٥	٦٤	٩٦	درجة توجه العملاء
١٣٣	٩٧	٢٨	٨١	١١٨	تطوير القدرة الشرائية

الركن السابع: كفاءة سوق العمل

مصر	تركيا	لبنان	الأردن	سوريا	
١٢١	١٢٣	٥٩	٨١	٧١	التعاون في العلاقات بين العمل وصاحب العمل
٧١	٥٤	١٩	٣٦	٤٨	مرونة تحديد الأجور
٧١	٩٠	٦٨	٦٣	٥٠	مؤشر جمود التوظيف ١٠٠٠٠ (الأسوء)
٨٧	٦٣	٥٤	١٠٢	٩٢	ممارسات التوظيف والإقالة
١٣٢	١٢٤	٢٩	٦	١٠٦	تكاليف التوظيف الزائد عن الحاجة، راتب الأسابيع
٩٦	٧٥	٦٢	٧٢	٨٩	الدفع والإنتاجية
١٢١	٨٠	٩٩	١٠٠	١٣٠	الاعتماد على الإدارة المحترفة
١٢٢	٩٧	١٢٣	٧٣	١١٠	هجرة الأدمغة
١٣٨	١٣٣	١٣٦	١٣٧	١٤١	المرأة في القوة العاملة، نسبتها للرجل

الركن الثامن: تطوير الأسواق المالية

مصر	تركيا	لبنان	الأردن	سوريا	
٧٩	٤٣	٣٤	٥٩	١٢١	توافر الخدمات المالية
٧٦	٤٠	٣٣	٥٥	١١٤	القدرة على تحمل تكاليف الخدمات المالية
٣٠	٤٢	١١٣	٥٣	٧٨	التمويل داخل أسواق الأسهم المحلية
٧٤	٧٣	٣٣	٥٩	١٠١	يسر القروض
٤١	٨٢	٦٠	٦٢	١٠٧	توافر رأس المال الاستثماري
١٠٢	٣٣	٩	٥٥	٥٩	متانة البنوك
٦٩	٣٢	٥٥	٤٠	٧٦	تنظيم بورصات الأوراق المالية
١٠٥	٨٩	١٠٥	٨٩	١٣٨	مؤشر الحقوق القانونية ١٠٠٠

الركن التاسع: الجاهزية التكنولوجية

مصر	تركيا	لبنان	الأردن	سوريا	
١١٠	٥٢	٧٩	٤٢	١١٩	توافر آخر التقنيات التكنولوجية
٧٨	٤٤	٦٨	٣٧	٧٠	استيعاب التكنولوجيا على مستوى الشركات
٦٧	٧١	١١٢	٥١	١٠٦	الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا
٨٦	٦٤	٧٩	٦٧	٩٥	مستخدمو الإنترنت / من كل ١٠٠ نسمة
٩١	٥٣	٧٣	٨٠	١١١	اشتراكات الإنترنت البرود باند / من كل ١٠٠ نسمة
٨٦	٥٨	٩٨	٨٠	١١٠	النطاق الترددي للإنترنت كيلو بايت / ثانية/فرد

الركن العاشر: حجم السوق

مصر	تركيا	لبنان	الأردن	سوريا	
٢٥	١٥	٧٥	٩١	٦٢	مؤشر حجم السوق المحلية ٧-١
٤١	٢٨	٧١	٩١	٧٣	مؤشر حجم الأسواق الخارجية ٧-١

الركن الحادي عشر: تطور بيئة الأعمال

مصر	تركيا	لبنان	الأردن	سوريا	
٦٥	٣٣	٢٦	٦٤	٥٠	كمية المزودين المحليين
١٠٦	٦٥	٥٤	٨٤	١٢٤	جودة التوريد المحلي
٧٤	٧٠	٩٠	٨٢	٩٧	حالة التنمية العنقودية
٥١	٧٧	٢٦	٥٣	١٠٤	طبيعة الميزة التنافسية
٦٨	٤٩	٣٣	٦٦	١٠٦	اتساع سلسلة القيمة
٩٠	٢٧	١١	٦٣	٥٢	التحكم بالتوزيع الدولي
٦٢	٣٨	٨١	٦٣	٧٩	تطور عملية الإنتاج
٨٨	٣٧	٤١	٧٤	١١٧	مدى التسويق
٤٨	١٢٧	١٣١	٧٦	٧٥	الاستعداد لتفويض السلطة

الركن الثاني عشر: الابتكار

مصر	تركيا	لبنان	الأردن	سوريا	
٨٣	٧١	١٠٦	٩٢	١٣٤	القدرة على الابتكار
١١٣	٨٩	١٢٧	١٠٤	١٢٥	جودة مؤسسات البحث العلمي
١٠٦	٦٢	١١٣	١٠٨	١٣٦	إنفاق الشركات على البحث والتطوير
١٢٨	٧٤	١١١	١١٤	١٣٣	التعاون بين الجامعات والصناعة في مجال البحث والتطوير
١٠٤	٥٦	١٤١	٧٠	١١٦	المشتريات الحكومية من المنتجات التكنولوجية المتقدمة
٤٠	٣٥	٣٠	٢٠	٦٣	توفر العلماء والمهندسي
٧٤	٦٩	٥٧	٩٠	٩٠	براءات الاختراع / لكل مليون نسمة.

